

Distr.: General
2 July 2002
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة السابعة والخمسون

تقرير مجلس التجارة والتنمية عن دورته التنفيذية الثامنة والعشرين* (جنيف، ١٢ آذار/مارس ٢٠٠٢)

* هذه الوثيقة نسخة مسبقة من تقرير مجلس التجارة والتنمية عن دورته التنفيذية الثامنة والعشرين المعقودة في مكتب الأمم المتحدة بجنيف في ١٢ آذار/مارس ٢٠٠٢. وستصدر بصورتها النهائية، مع تقرير الدورة الاستثنائية التاسعة عشرة والدورة التاسعة والأربعين للمجلس بوصفها "الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة السابعة والخمسون، الملحق رقم ١٥" (A/57/15).

المحتويات

الفصل

الصفحة

الأول -	المسائل التي تتطلب إجراء من المجلس والناشئة عن تقارير وأنشطة هيئاته الفرعية أو المتصلة بهذه التقارير والأنشطة (البند ٢ من جدول الأعمال)	٣
ألف -	تقرير لجنة التجارة في السلع والخدمات والسلع الأساسية عن دورتها السادسة (٤-٨ شباط/فبراير ٢٠٠٢)	٣
باء -	تقرير لجنة الاستثمار والتكنولوجيا والقضايا المالية المتصلة بذلك عن دورتها السادسة (٢١-٢٥ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢)	٣
جيم -	تقرير لجنة المشاريع وتيسير الأعمال التجارية والتنمية عن دورتها السادسة (١٨-٢١ شباط/فبراير ٢٠٠٢)	٤
دال -	تقرير الفرقة العاملة المعنية بالخطة المتوسطة الأجل والميزانية البرنامجية عن أعمال دورتها الثامنة والثلاثين المستأنفة (١٧ و ١٨ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢)	١٢
الثاني -	متابعة ما ورد في الفقرة ١٦٦ من خطة عمل بانكوك (البند ٣ من جدول الأعمال)	١٣
الثالث -	المسائل المؤسسية والتنظيمية والإدارية وما يتصل بها من مسائل	١٥
المرفق -	الحضور	١٨

الفصل الأول

المسائل التي تتطلب إجراء من المجلس والناشئة عن تقارير وأنشطة هيئاته الفرعية أو المتصلة بهذه التقارير والأنشطة

(البند ٢ من جدول الأعمال)

ألف - تقرير لجنة التجارة في السلع والخدمات والسلع الأساسية عن دورتها السادسة (٤-٨ شباط/فبراير ٢٠٠٢)

١ - تحدث ممثل سويسرا، بصفته نائب رئيس اللجنة، فعرض تقرير اللجنة (TD/B/COM.1/49) وأوصى المجلس باعتماده.

الإجراء الذي اتخذته المجلس

٢ - أحاط المجلس علماً بتقرير اللجنة، واعتمد ما ورد فيه من توصيات وما تضمنه من استنتاجات متفق عليها، وأقر جدول الأعمال المؤقت للدورة القادمة للجنة، ووافق على المواضيع المزمع النظر فيها خلال الدورة القادمة لاجتماعات الخبراء.

باء - تقرير لجنة الاستثمار والتكنولوجيا والقضايا المالية المتصلة بذلك عن دورتها السادسة (٢١-٢٥ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢)

٣ - وتحدث ممثل بروني دار السلام بصفته رئيس اللجنة، فعرض تقرير اللجنة (TD/B/COM.2/40). وقال إن نتائج دورة اللجنة قد فاقت التوقعات. وفيما يتصل بتوصيات اللجنة بشأن أثر تدفقات الاستثمار الدولي في التنمية، فإنه يمكن تنفيذ البعض منها في إطار البرنامج العادي، بينما ستحتاج توصيات أخرى إلى تمويل إضافي. وفيما يتصل بالترتيبات الدولية لنقل التكنولوجيا، فإن توصيات اللجنة تمثل مساهمة حميدة في العمل على إيجاد توافق دولي في الآراء في مجال معقد وحساس. وفيما يتصل بعمليات استعراض سياسات الاستثمار، ذكر أن من المقرر عقد اجتماع بشأن حقوق الملكية الفكرية لبوتسوانا في ١١ حزيران/يونيه ٢٠٠٢، مباشرة عقب اجتماع الخبراء الأول، ومن المقترح مناقشة حقوق الملكية الفكرية لغانا في اجتماع يعقد في ٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢، مباشرة بعد انعقاد اجتماع الخبراء الثاني. وستستعرض هذه الترتيبات في الاجتماع الاستعراضي المقرر عقده في منتصف المدة. واختتم بيانه قائلاً إن التفاعل بين الرابطة العالمية لوكالات تشجيع الاستثمار وبين اللجنة كان ابتكارياً وناجحاً.

الإجراء الذي اتخذته المجلس

٤ - أحاط المجلس علماً بتقرير اللجنة، واعتمد ما ورد فيه من توصيات وما تضمنه من استنتاجات متفق عليها، وأقر جدول الأعمال المؤقت للدورة القادمة للجنة، ووافق على المواضيع المزمع النظر فيها خلال الدورة القادمة لاجتماعات الخبراء.

جيم - تقرير لجنة المشاريع وتيسير الأعمال التجارية والتنمية عن دورتها السادسة (١٨-٢١ شباط/فبراير ٢٠٠٢)

٥ - تحدث ممثل زمبابوي بصفته نائب رئيس اللجنة، فعرض تقرير اللجنة (TD/B/COM.3/46).

الإجراء الذي اتخذته المجلس

٦ - أحاط المجلس علماً بتقرير اللجنة، واعتمد ما ورد فيه من توصيات وما تضمنه من استنتاجات متفق عليها، وأقر جدول الأعمال المؤقت للدورة القادمة للجنة، ووافق على المواضيع المزمع النظر فيها خلال الدورة القادمة لاجتماعات الخبراء.

البيانات

٧ - تحدث ممثل إسبانيا، نيابة عن الاتحاد الأوروبي، فقال إن الدورة السادسة للجنة الاستثمار كانت مثيرة للاهتمام بوجه خاص، وإن استعراض سياسات الاستثمار لجمهورية تنزانيا المتحدة كان مثالا جيدا على الطريقة التي يمكن بها تنظيم عمليات الاستثمار مستقبلا. وقد دلت الأمانة في لجنة التجارة على الأهمية التي تعلقها على بناء القدرات والتعاون التقني في مرحلة ما بعد الدوحة. وفي لجنة المشاريع، تعزز نهج مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) في معالجة القضايا المتعلقة بالفوارق بين الجنسين من خلال التوصية التي تقضي بإنشاء جهة وصل تعنى بهذه القضايا في كل شعبة.

٨ - ومضى قائلاً إنه فيما يتعلق بأساليب عمل اللجنة، فقد كُرس مجددا وقت طويل للتفاوض بشأن استنتاجات متفق عليها على حساب المناقشات الموضوعية. وسينعين اتخاذ تدابير ملائمة عند استعراض منتصف المدة في هذا الصدد. وبالنسبة إلى النتائج التي توصلت إليها اللجان، فقد تقدمت بزهاء ٦٠ توصية إلى الأمانة، وسيكون من المهم أن تبين الأمانة ما إذا كان أو لم يكن بوسعها تنفيذ تلك التوصيات فعلا. وكان الاتحاد الأوروبي قد حذر مرارا من إقبال كاهل الأمانة.

٩ - واختتم بيانه قائلا إن لاستعراض منتصف المدة ولمؤتمر الدوحة كان لهما أثر في دورات اللجان. فبالنسبة إلى استعراض منتصف المدة، يمكن العودة خلال الاستعراض إلى النتائج التي خلصت إليها اللجان بغية كفالة اتساقها مع الأولويات التي سيحددها المجلس في دورته الاستثنائية التاسعة عشرة المزمع عقدها في أيار/مايو ٢٠٠٠. وفيما يتعلق بعملية مرحلة ما بعد الدوحة، يتعين على (الأونكتاد) ومنظمة التجارة العالمية توثيق تعاونهما بغية تنفيذ المشاريع المناسبة في مجال بناء القدرات والتعاون التقني.

١٠ - وتحدث ممثل باراغواي، باسم مجموعة أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، فقال إن الغرض من عملية استعراض منتصف المدة هو تقييم تنفيذ خطة عمل بانكوك وفعالية عمل الأونكتاد، غير أنه لا يمكن تحسين تلك الفعالية إذا تعرضت لتخفيضات. لذلك يجب تنفيذ خطة عمل بانكوك تنفيذا كاملا، كما يجب الحفاظ على قدرة الأونكتاد على اتخاذ مبادرات. وما تقوم به اللجان عادة هو مجرد ردود أفعال بدلا من مناقشة ما يترتب على عمل الأونكتاد من آثار من حيث السياسات العامة، وسيتمتع بالتالي تخصيص مزيد من الوقت لمناقشة السياسات العامة. وقد شرعت البلدان النامية في سلسلة من المفاوضات الجديدة في مختلف الهيئات، وهي تواجه مشاكل في مجال التنفيذ. ولذلك فهي تأمل في الحصول على دعم من الأونكتاد، ولا يمكن للأونكتاد تقديم هذا الدعم إن هو أضعف.

١١ - وتحدث ممثل أوغندا، باسم المجموعة الأفريقية، فكرر تأكيد دعم المجموعة لأنشطة بناء القدرات ذات الصلة بعملية مرحلة ما بعد الدوحة، وأشار إلى أنه حُدد عمل جميع الشعب في الأونكتاد، وأن أنشطة مرحلة ما بعد الدوحة تشكل أنشطة جديدة تستلزم تزويد الأونكتاد بموارد بشرية ومالية إضافية. فقدرة البلدان الأفريقية على المشاركة في المفاوضات التجارية هامة، غير أن قدرتها على المشاركة في التجارة نفسها هي ذات أهمية مماثلة، إن لم تكن أهم. وقد شكل تطوير هذه القدرة حجر الزاوية لأنشطة بناء القدرات التي ينهض بها الأونكتاد على نحو ما تنص عليه خطة عمل بانكوك. وبين أن وضع خطة العمل موضع التنفيذ الكامل ما زال يشكل التحدي الرئيسي الذي يواجه الأونكتاد، وأن كثيرا من توصيات اللجان تتماشى مع تلك الغاية.

١٢ - وفيما يتعلق بتنفيذ ما ورد في الفقرة ١٦٦ من خطة عمل بانكوك (TD/386)، ذكر أن أمانة الأونكتاد قد أثبتت قدرتها على النهوض بهذه الولاية على أكمل وجه. لكن الموارد غير متوفرة، ويؤمل أن ينظر الشركاء الإنمائيون في تمويل البرنامج.

١٣ - وتحدثت ممثلة فنزويلا، فقالت إن وفد بلدها يولي أهمية بالغة لعمل الأونكتاد في جميع مجالات عمل اللجان. فالنتائج التي خلصت إليها اللجان مفيدة لخدمة أغراض التنمية

ولعمل الأونكتاد مستقبلا. ودعت إلى تنفيذ جميع توصيات اللجان، ودعت الأمانة خصوصا إلى متابعة عمل اجتماعات الخبراء في مجال خدمات الطاقة على سبيل المثال. ويجب أن يلاحظ في الوقت ذاته أن عمل اللجان لم يكن مرضيا تماما فيما يتصل بالنتائج الجوهرية التي تم التوصل إليها، وأن مشاركة الخبراء من البلدان النامية قد تأثرت بمشاكل التمويل. وذكرت أن وفد بلدها سيسهم في أية جهود تبذل في سبيل الإفادة المثلى من نتائج اجتماعات الأونكتاد وإسهامها في التنمية، وأنه، بشكل أعم، سيدعم أي شيء من شأنه أن يحسن الأونكتاد بدل أن يضعفه، واحتتمت بياها مؤكدة أهمية توفير وثائق الأونكتاد بالإسبانية في حينها.

١٤ - وتحدث ممثل مصر، باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين، فقال إن دورات اللجنة كانت مثرية جدا، وأعرب عن الأمل في أن تتوفر الإرادة السياسية اللازمة في جميع البلدان بهدف تنفيذ توصيات اللجان. كما أعرب عن الأمل في أن توفر الجهات المانحة الدعم المالي الضروري وأن يتم إيجاد حل مستديم لمسألة تمويل الخبراء. وبين أن أساليب عمل اللجان ستناقش في إطار استعراض منتصف المدة.

١٥ - وتحدث ممثل سويسرا، فقال إنه يرحب في إطار مرحلة ما بعد الدوحة، بخطة الأونكتاد الطموحة الرامية إلى تعزيز تعاونه التقني مع البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية. ذلك أن للأونكتاد ميزة نسبية لا يعترها الشك في مجال التعاون التقني. وسيتعين على الأونكتاد أن يعمل بتعاون وثيق مع المنظمات الأخرى، وينبغي أن تقام التجربة مع البرنامج المتكامل المشترك للمساعدة التقنية لصالح نخبة من أقل البلدان نموا وغيرها من البلدان الأفريقية ضمن جهود تعاونية، ولا سيما في إطار العمل المتكامل. وينبغي تفادي جميع أوجه الازدواج مع التعاون التقني الذي تقدمه منظمة التجارة العالمية.

١٦ - وفيما يتصل باستعراض منتصف المدة وأداء الآلية الحكومية الدولية، ينبغي أن يتمثل الهدف في تحديد مواطن الضعف بغية الموافقة على كيفية تجاوزها بحلول موعد انعقاد الأونكتاد الحادي عشر كحد أقصى. ويجب أن يكون الأونكتاد فعالا ومجهزا تجهيزا جيدا لمواجهة التحديات الإنمائية الجديدة. وينبغي أن يتسنى عقد اجتماعات الخبراء مرتين لبحث الموضوع ذاته بغية تحسين الاستمرارية وتوطيد عملها وتشجيع مزيد من الخبراء على الحضور. وينبغي للجان أن تعزز الحوار بين الأمانة والدول الأعضاء وبين المانحين والمتلقين بشأن التعاون التقني للأونكتاد. وينبغي لها أن تتفادى إيكال الأمانة عددا أكبر مما ينبغي من المهام وأن تركز على دراسة توصيات اجتماعات الخبراء بهدف متابعتها على الصعيد الوطني.

وفيما يتعلق بالجلس، فإن الاقتراحات الداعية إلى تنظيم دورتين عاديتين أقصر كل سنة واستخدام الدورات التنفيذية لبحث المسائل المواضيعية الهامة هي اقتراحات جديرة بالبحث.

١٧ - واحتتم بيانه قائلاً، إن بلده يولي أهمية كبرى لمتابعة الأونكتاد العاشر والمشاركة النشطة لأقل البلدان نمواً، إلى جانب البلدان النامية الأخرى، في هذه العملية. ولذلك سيسهم بلده بمبلغ ٢٥ ٠٠٠ دولار لتمويل مشاركة أقل البلدان نمواً في استعراض منتصف المدة بيانكوك.

١٨ - وتحدث ممثل الولايات المتحدة الأمريكية، فقال إنه يتفق مع العديد من الممثلين فيما أدلوا به من تعليقات بشأن الآلية الحكومية الدولية، من ذلك أنه لم يخصص وقت كاف للمناقشات الجوهرية. وسيكون من الأهمية بمكان التمعن في هيكل الآلية وشكلها، رغم أن الغاية تكمن في إدخال تعديلات عليها وليس القيام بتغيير كامل لها.

١٩ - وتحدث ممثل جنوب أفريقيا، فقال إنه عند النظر في المسائل الناشئة عن عمل العديد من هيئات الأونكتاد الفرعية، تبادرت إلى ذهن وفد بلده عدة اعتبارات، لا سيما الرؤية التي حُدثت في الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، وضرورة الوفاء بالالتزامات المتعهد بها خلال الأونكتاد العاشر، وضرورة مراعاة التطورات الهامة التي شهدتها الاقتصاد العالمي، وضرورة تقييم تلك التطورات على ضوء الموارد المتاحة. وينبغي للأونكتاد أن يكون مركزاً ومرناً في الوقت ذاته لتمكينه من البقاء فاعلاً ومناسباً.

٢٠ - وأسفرت حصيلة المؤتمر الوزاري الرابع لمنظمة التجارة العالمية المعقود في الدوحة عن تحديات هامة أمام البلدان النامية، ويرحب وفد بلده بخطة الأونكتاد لبناء القدرات والتعاون التقني. وفي الوقت ذاته، فإن العمل الذي يضطلع به الأونكتاد في عملية مرحلة ما بعد الدوحة ينبغي ألا يحول الموارد عن عمل الأونكتاد الاعتيادي، وبالتالي فإنه توجد حاجة أكيدة لتخصيص موارد إضافية.

٢١ - وللاستفادة على نحو فعال من انفتاح الأسواق، لا يزال يتعين على العديد من البلدان النامية تحقيق مستويات أعلى من الإنتاجية والتنوع والمنافسة، وينبغي أن تتجلى تلك الأهداف في توصيات الأونكتاد. وبين أن التحدي الرئيسي ما زال يتمثل في استتصال شأفة الفقر، ويجب على البلدان النامية في هذا الصدد أن تكون في موقع يمكنها من وضع السياسات الملائمة بغية اجتذاب الاستثمارات. وقد أثبت الأونكتاد قدراته في هذا المجال. وينبغي للمجلس عند تقديم توصياته أن يقر بالحاجة إلى التعاون مع المجتمع الدولي وإيلاء عناية خاصة لاحتياجات أقل البلدان نمواً.

٢٢ - وفيما يتعلق بمتابعة ما ورد في الفقرة ١٦٦ من خطة عمل بانكوك، رحب بأن يشارك في الدورات المزمع تنظيمها مستقبلا عدد أكبر من المشاركين. ودعا إلى تمويل تلك الدورات تمويلًا مناسبًا وعلى أساس مستدام، وأهاب بالجهات المانحة أن تدعم ذلك النشاط. واختتم بيانه قائلًا إن ترتيب التوصيات حسب أولويتها ينبغي أن تتجلى فيه الالتزامات التي عقدت في بانكوك والتحديات الجديدة التي تطرحها البيئة الاقتصادية الآخذة في التطور السريع.

٢٣ - وتحدث ممثل النرويج، فقال إنه ينبغي تخصيص وقت أقل لصياغة الاستنتاجات ووقت أكثر لمناقشة المسائل ذات الصلة بالسياسات العامة خلال عمل اللجان. ورحب بالنقاش الذي دار في لجنة التجارة والذي تناول متابعة مؤتمر الدوحة الوزاري. وينبغي للمناقشات بشأن عمليات استعراض سياسات الاستثمار في لجنة الاستثمار أن تركز على كيفية اجتذاب الاستثمار المباشر الأجنبي؛ وبين أن النقاش الذي تناول مسألة الفروق بين الجنسين، وهي مسألة جامعة لعدة مواضيع، قد حظي بالاستحسان. وينبغي للمجلس عند اعتماد تقارير اللجنة أن يأخذ في الحسبان استعراض منتصف المدة. وينبغي أن يكون أحد مجالات التركيز متابعة مؤتمر الدوحة، وستكون الشراكات مع الوكالات الأخرى مهمة في هذا الصدد. وسيكون من المهم بصفة عامة تحديد الأولويات، الأمر الذي سيسر تعبئة الموارد. وفيما يتعلق باستعراض منتصف المدة في حد ذاته، سيتعين إعادة النظر في الآلية الحكومية الدولية برمتها، بما فيها المجلس، الذي قد يكون بإمكانه عقد مزيد من الدورات التنفيذية ويجب عليه تخصيص وقت كاف لبحث خطة العمل لفائدة أقل البلدان نمواً. وسيقدم بلده مساهمة تناهز ٣٠ ٠٠٠ دولار بغية تمكين تلك البلدان من المشاركة في استعراض منتصف المدة ببانكوك.

٢٤ - وتحدث ممثل كوبا، قائلًا إن المشاركة المحدودة للخبراء من البلدان النامية في اجتماعات الخبراء بسبب نقص التمويل مسألة تبعث على القلق. وإذا لم يتم تضمين العملية الحكومية الدولية آراء البلدان النامية منذ البداية، فإن الحصيلة النهائية لن يتجلى فيها تركيز الأونكتاد على التنمية. لذلك يجب على المجلس إيجاد حل لمشكلة تمويل مشاركة الخبراء؛ ويجب أن يمكن التنبؤ بهذا التمويل، وأن يكون مستدامًا وأن يزيد من حجم مشاركة خبراء من البلدان النامية. وفيما يتصل بالقلق الذي أعرب عنه ممثل الاتحاد الأوروبي بشأن تمخض أعمال اللجان عن عدد أكبر مما ينبغي من التوصيات، فإن ذلك في الواقع أمر حسن وينم عن الحاجة إلى صياغة الاستراتيجيات والسياسات العامة في الأونكتاد.

٢٥ - وتحدث ممثل **بنغلاديش**، متحدثاً باسم أقل البلدان نمواً، فقال إن توصيات اللجان أشارت إلى عدد من الدراسات الخاصة بتلك البلدان، وأعرب عن الأمل في أن تنجز تلك الدراسات في القريب العاجل. ورغم أن أنشطة مرحلة ما بعد مؤتمر الدوحة هامة جداً، غير أنه لا يجب أن تكون على حساب الأنشطة الجارية الأخرى. وقال إن خطة الأونكتاد لبناء القدرات والتعاون التقني لمرحلة ما بعد مؤتمر الدوحة هي خطة تحظى بالاستحسان، إلا أنه لن يكتب لها النجاح إلا بمساهمة الجهات المانحة. ودعا تلك الجهات إلى القيام بذلك، فضلاً عن تعزيز الصندوق الاستثماري لأقل البلدان نمواً. وفي حين أنه من الأهمية بمكان أن تشارك أقل البلدان نمواً في مفاوضات منظمة التجارة العالمية، فإن تلك الأهمية تتوازى بالنسبة إليها مع تعزيز قدراتها على الإمداد المتصل بالتجارة.

٢٦ - وفيما يتعلق باستعراض منتصف المدة، أعرب عن الأمل في أن تُسوى مسألة إمكانية إنشاء لجنة دائمة معنية بأقل البلدان نمواً. وشكر لسويسرا والنرويج مساهمتهما المعلنة المخصصة لمشاركة أقل البلدان نمواً في استعراض منتصف المدة، وأعرب عن الأمل في أن تحذو حذوهما جهات أخرى.

٢٧ - وتحدث **مدير شعبة الاستثمار والتكنولوجيا وتطوير المشاريع**، رداً على ما أثير من نقاط، فقال إنه يوجد مشروع خاص قيد الإعداد يتعلق بالتعاون التقني وبناء القدرات فيما يتصل بقرارات مؤتمر الدوحة الوزاري. كما يجري الاضطلاع بأنشطة تهدف إلى دعم عمل الأفرقة العاملة التابعة لمنظمة التجارة العالمية والمعنية بالترابط بين التجارة والاستثمار من جهة وبين التجارة ونقل التكنولوجيا من الجهة الأخرى. وفي مجال تسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية، تعكف الأمانة على إعداد برنامج شامل لدبلوماسية تسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية يهدف إلى مساعدة دبلوماسيي البلدان النامية على التعامل مع قضايا العلم والتكنولوجيا، بما في ذلك ضمن إطار عمل منظمة التجارة العالمية. ويواصل الأونكتاد عمله ذا الصلة بالاتفاق المتعلق بجوانب حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة (ترييس)، وهو على استعداد لتقديم دعم محدد في هذا المجال لفرادى البلدان النامية عند الطلب. ويتعاون الأونكتاد في هذه المساعي مع مجلس الاتفاق التابع لمنظمة التجارة العالمية. وبين أن عدداً من حقوق الملكية الفكرية التي أُعدت حديثاً أو التي هي قيد الإعداد تتناول أيضاً مسائل نقل التكنولوجيا. وقال إن أفرقة الخبراء الثلاثة التابعة للجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية ستعكف في الفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٣ على النظر المتعمق في تطوير التكنولوجيا وبناء القدرات من أجل المنافسة في مجتمع يستخدم التكنولوجيا الرقمية. وفي مجال الاستثمار الدولي، تواصل الأمانة عملها الرامي إلى مساعدة البلدان النامية المهتمة بالأمر وبعض البلدان المهتمة ذات الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية على اجتذاب

الاستثمار المباشر الأجنبي والاستفادة منه، وعلى تحسين سياسات الاستثمار. وينظر عدد من منشورات الأونكتاد في قضايا الاستثمار، وإن تقرير الاستثمار العالمي لعام ٢٠٠٢ سيتناول بوجه خاص موضوع استهداف الاستثمار. وبين أن المجلس الاستشاري للاستثمار الذي أنشئ تنفيذًا للقرارات التي اتخذت خلال مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بأقل البلدان نمواً، قد باشر عمله في إطار الأعمال التحضيرية للمؤتمر الدولي لتمويل التنمية في مونتيري.

٢٨ - وفيما يتعلق بمتابعة قرارات الدورة السادسة للجنة المشاريع وتيسير الأعمال التجارية والتنمية، يجري العمل بشأن المحاسبة من جانب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم. ومن المقرر عقد اجتماع لفريق الخبراء الاستشاري بشأن هذه المسألة في نيسان/أبريل ٢٠٠٢، وسيُستكمل النظر في هذا الموضوع خلال الدورة التاسعة عشرة لفريق الخبراء الحكومي الدولي العامل المعني بالمعايير الدولية للمحاسبة والإبلاغ في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢. ويجري بذل جهود بغية إعداد جرد لأفضل الممارسات في حصول البلدان النامية على التمويل. وبين أن مسألة الروابط القائمة بين الشركات عبر الوطنية والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم ما زالت مدرجة في جدول أعمال الأونكتاد، إضافة إلى البعد الجنساني لتطوير المشاريع.

٢٩ - وتحدث الموظف المسؤول عن شعبة التجارة الدولية في السلع والخدمات والسلع الأساسية، رداً على نقاط أثبتت بشأن تنفيذ التوصيات المتفق عليها الصادرة عن لجنة التجارة في السلع والخدمات والسلع الأساسية، فقال إن بعض تلك التوصيات تتصل اتصالاً مباشراً بعمل الشعبة الجاري، في حين تحدد توصيات أخرى الولايات الأكثر عموماً التي تضمنتها خطة العمل التي اعتمدها الأونكتاد العاشر. وباشرت الأمانة بتنفيذ بعض تلك التوصيات، منها على سبيل المثال الاجتماع المشترك بشأن الزراعة العضوية المعقود بين الاتحاد الدولي لحركات الزراعة العضوية ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (نورمبرغ ١٨ و ١٩ شباط/فبراير ٢٠٠٢). وأوصى الاجتماع بإنشاء فرقة عمل مشتركة بين منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة والأونكتاد والاتحاد الدولي لحركات الزراعة العضوية لاستكشاف إطار دولي للمواءمة بين نظم الضمان. وإضافة إلى ذلك، نُظمت في بروكسل (٢١ و ٢٢ شباط/فبراير ٢٠٠٢) حلقة عمل بالتعاون مع المفوضية الأوروبية وأمانة بلدان أفريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادئ، تناولت سبل تعزيز قدرات الإنتاج والتصدير لدى البلدان النامية في مجال الزراعة العضوية. وفي مجال السلع الأساسية، قُدمت عند الطلب المساعدة ذات الصلة بعملية ما بعد مؤتمر الدوحة (إعداد مذكرة نقاش تناولت مُصدري سلعة أساسية واحدة وتقديم مساعدة للمجموعة الأفريقية على إعداد التقرير الذي تقدمه إلى منظمة التجارة العالمية). كما تجري المساعدة على بناء القدرات على التنمية القائمة على التنويع وعلى السلع الأساسية، وذلك من خلال عقد حلقات عمل بشأن المنتجات العضوية

(كوبا - تم عقدها - وبيرو) والأسماك (غامبيا) والبستنة (غينيا، وكينيا، وموريشيوس ونيجيريا). وفيما يتعلق بالمعلومات عن الأسواق وتحليل هذه المعلومات، يجري عمل تحليلي بشأن سلع أساسية مختارة (البن والكافكاو والحبوب والسكر والزيوت النباتية ومنتجات البستنة والموز ومشتقات النفط). وسيتوقف تنظيم حلقات عمل إضافية تتناول بناء القدرات على إتاحة موارد خارجة عن الميزانية. وأخيراً، سيُقدم إلى اللجنة في دورتها السابعة تقرير مرحلي عن تنفيذ التوصيات والاستنتاجات المتفق عليها.

٣٠ - وقدم نائب مدير شعبة الهياكل الأساسية للخدمات اللازمة للتنمية والكفاءة التجارية، تقريراً عن التقدم المحرز منذ الاجتماع الأخير للجنة المشاريع وتيسير الأعمال التجارية والتنمية، قال فيه إن فرع التجارة الإلكترونية قد باشر العمل على النهوض بالولاية المسندة إليه. والعمل جارٍ على قدم وساق، بصفة خاصة في العنصر الحكومي الدولي منه، بغية إعداد التقرير المرجعي لمؤتمر الخبراء المعني بالعناصر الأساسية لإيجاد بيئة مواتية للتجارة الإلكترونية، المزمع عقده في تموز/يوليه ٢٠٠٢. وفيما يتعلق بعنصر المساعدة التقنية، ستعقد حلقتا عمل إقليميتان على الأقل خلال عام ٢٠٠٢. كما بُذلت جهود في سبيل تحقيق المساواة بين الجنسين في عمل الفرع: لا سيما بإدراج فصل عن "التجارة الإلكترونية ومنظور كل من الجنسين" في طبعة عام ٢٠٠٢ من تقرير التجارة الإلكترونية والتنمية. وقد حرت مشاورات مع الاتحاد الدولي للاتصالات بشأن جمع إحصاءات مصنفة حسب كل من الجنسين، وسيجري قريباً تعيين جهة وصل تعنى بشؤون كل من الجنسين. وذكر أن العمل المخصص للفرع تحت بند مرحلة ما بعد الدوحة يتماشى مع خطة عمل بانكوك، لا سيما لأنه ينم عن أولوية التوعية بما للتجارة الإلكترونية من فوائد محتملة للبلدان النامية. وبالتالي فإنه لا يمثل ولاية إضافية، وينسحب ذلك أيضاً على البنود الأخرى التي تناولتها اللجنة بالنقاش.

٣١ - وأشار ممثل عن أمانة الأونكتاد، إلى اجتماع الخبراء المعني بالتجارة الإلكترونية وخدمات النقل الدولي المعقود في أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، فذكر بأن التوصيات التي تمخضت عنه تتجلى فيها خطة عمل بانكوك وتساعد الأمانة على تحسين تحديد الولايات الواردة في الفقرات ذات الصلة من خطة العمل. وتركز التوصيات على المعلومات والتحليل والمساعدة والتدريب التقنيين. وقد باشرت الأمانة تنفيذ التوصيات، لا سيما ما يتصل منها بتوفير المعلومات واستحداث مواد التدريب وتسليمها.

٣٢ - وفي النتائج التي تمخضت عنها أعمال اللجنة دلالة واضحة عن الحاجة إلى اتباع نهج متكامل في تيسير النقل والتجارة. وتوجد علاقة وثيقة بين أنشطة ما بعد مؤتمر الدوحة في

مجال تيسير التجارة وموضوع اجتماع الخبراء القادم الذي وافقت عليه اللجنة. وقد وُضع مقترح المساعدة التقنية لمرحلة ما بعد مؤتمر الدوحة في صيغته النهائية وقُدّم إلى الجهات المانحة المحتملة من أجل تمويله. وإعدادا لاجتماع الخبراء، سيتعاون الأونكتاد تعاوناً وثيقاً مع الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الدولية، على نحو ما دعت إليه توصيات اللجنة. ولفت الانتباه في هذا السياق إلى التعاون الجاري مع اللجنة الاقتصادية لأوروبا على الإعداد لمنتدى تيسير التجارة المزمع عقده في أيار/مايو ٢٠٠٢، وعلى إدارته.

دال - تقرير الفرقة العاملة المعنية بالخطوة المتوسطة الأجل والميزانية البرنامجية عن أعمال دورتها الثامنة والثلاثين المستأنفة (١٧ و ١٨ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢)

٣٣ - تحدث ممثل إيطاليا، بصفته رئيس الفرقة العاملة، فعرض تقرير الفرقة العاملة (TD/B/49/2).

الإجراء الذي اتخذته المجلس

٣٤ - أحاط المجلس علماً بتقرير الفرقة العاملة وأيد الاستنتاجات الواردة فيه.

الفصل الثاني

متابعة ما ورد في الفقرة ١٦٦ من خطة عمل بانكوك

(البند ٣ من جدول الأعمال)

٣٥ - أشار الرئيس، إلى أنه طُلب من الأمانة خلال الدورة الثامنة والأربعين لمجلس التجارة والتنمية، تقديم تعليقات بشأن أثر الدورة التدريبية بشأن "القضايا الرئيسية المدرجة في أعمال المسائل الاقتصادية الدولية"، التي عقدت في الفترة حزيران/يونيه - تموز/يوليه ٢٠٠١ والتي أُجري بشأنها تقييم نهائي بعد ستة شهور من نهايتها. وبين أن الهيئة الاستشارية المنشأة بموجب الفقرة ١٦٦ من خطة عمل بانكوك (TD/386)، والتي اجتمعت في ٨ آذار/مارس ٢٠٠٢، قد أحاطت علما بفحوى التقارير التي أعدتها الأمانة وأعربت عن ارتياحها لتقييم الدورة التدريبية. وبين أن التقرير والتقييم النهائي يردان في الوثيقة TD/B/EX(28)2 وإضافتها الأولى والثانية Add.1 و 2.

٣٦ - كما اتخذت الهيئة الاستشارية قرارا يتصل بتنظيم الدورة التدريبية القادمة، وموضوعها ومكانها وتمويلها. وستتناول الدورة التدريبية الثانية "التجارة والتنمية"، إلى جانب الروابط التي تجمعها بالمسائل القطاعية بحيث يتجلى فيها الترابط القائم بين الإثنين. وسيُختار أربعون مشاركا يحضرون الدورة، من بينهم ١٠ مشاركين من أقل البلدان نموا. وستعقد الدورة مجددا في جنيف وتورينو في الفترة من ١٧ تموز/يوليه إلى ١٣ آب/أغسطس ٢٠٠٢. وبين أن الاعتمادات اللازمة لعقد هذه الدورة والدورات الأخرى المتوخاة بموجب الفقرة ١٦٦ متاحة من حساب التنمية. وستتولى الأمانة إرسال إخطار متعلق بالدورة القادمة.

٣٧ - وستجتمع الهيئة الاستشارية مجددا لاتخاذ قرار بشأن تنظيم الدورات التدريبية في مختلف الأقاليم في عامي ٢٠٠٢ و ٢٠٠٣.

٣٨ - وتحدث ممثل مصر، نيابة عن مجموعة ال ٧٧ والصين، فنوه بالتعليقات الإيجابية التي أدلى بها المشاركون بشأن الدورة التدريبية الأولى. وأقر بالمستوى الممتاز للتحضير للدورة من جانب الأمانة، وبالأهلية المهنية للمحاضرين الذين جرى اختيارهم. وما زالت المواضيع التي تتناولها الدورة مثيرة جدا للاهتمام، لا سيما على ضوء برنامج عمل منظمة التجارة العالمية إثر مؤتمرها الوزاري الرابع. ولاحظ أنه ستنظم ثلاث دورات سنويا، وأن عدد المشاركين فيها يتزايد في كل دورة. ودعا إلى توزيع الدورات جغرافيا وعقدها بلغات مختلفة، وإلى تمويلها من الميزانية العادية لضمان عقدها بانتظام. وبين أن تنظيم موارد إضافية قد يخضع لمدى توافر اعتمادات من مصادر خارجة عن الميزانية.

٣٩ - وتحدث ممثل إسبانيا، نيابة عن الاتحاد الأوروبي، فقال إن لمجلس التجارة والتنمية القدرة على اتخاذ القرارات بشأن تنظيم مزيد من الدورات التدريبية. وفيما يتصل بالهيئة الاستشارية المنشأة بموجب ما ورد في الفقرة ١٦٦ من خطة عمل بانكوك، وبسبب التأخر في الإخطار بالاجتماع الأخير المعقود في ٨ آذار/مارس ٢٠٠٢، لم يُتاح ما يكفي من الوقت لدراسة التقارير والتحضير لبنود جدول الأعمال. ونوه بقرارات الهيئة الاستشارية، لكنه أشار إلى أن تنظيم دورات على الصعيد الإقليمي من شأنه أن يقلل التكاليف لكل مشارك. ونظرا إلى الشروط التي يفرضها حساب التنمية، فقد أعرب عن استغرابه من أن من المقرر عقد الدورة القادمة في جنيف وتورينو؛ بينما ليس من المقرر عقد أية دورة على الصعيد الإقليمي. وقال إنه ينبغي النظر إلى انتقاداته على أنها بناءة ولا تعني أن الاتحاد الأوروبي لا يؤيد ما ورد في الفقرة ١٦٦.

٤٠ - وتحدث نائب الأمين العام للأونكتاد، فقال إن الشغل الشاغل للأمانة هو تقديم الدورات تقدما فعالا، الأمر الذي يتم على أفضل وجه بالجمع بين تنظيم دورات في جنيف وتورينو والمناطق الأخرى حسبما قيل في الاجتماع الأخير للهيئة الاستشارية. وقال إن صرف اعتمادات من حساب التنمية لا يحول دون تنظيم دورات تدريبية في جنيف وتورينو. ولا يمكن توخي تنظيم دورات بلغات مختلفة، إذ إن الأمانة لا تمتلك القدرات اللازمة للقيام بذلك. غير أن الدورات التي تنظم خارج جنيف/تورينو ستستفيد من العمل التحليلي وآراء شركاء الأونكتاد على الصعيد الإقليمي، في حين يمكن معالجة مسألة اللغات إلى حد ما عن طريق المحاضرات التي يلقيها الخبراء في تلك المناطق.

٤١ - وبين ممثل عن أمانة الأونكتاد، أنه سيُنظر في مسألة عقد اجتماعات إقليمية خلال الاجتماع القادم للهيئة الاستشارية المزمع عقده في نيسان/أبريل. ويعود سبب التأخر في الإخطار بموعد الاجتماع الأخير إلى أن الردود المتعلقة بالتقييم الأخير للدورة التدريبية الأولى وصلت الأمانة متأخرة، ولم يكن ذلك قبل شباط/فبراير ٢٠٠٢. وبين أنه يجري إقامة روابط مع مراكز البحوث، بما فيها جامعة الأمم المتحدة، لتنظيم تلك الدورات مستقبلا. وستقدم لأعضاء الهيئة الاستشارية تفاصيل ذلك لإبداء تعليقاتهم عليها.

٤٢ - وذكر رئيس المجلس بأن المجلس قرر، في مقرره ٤٦٦ (د-٤٧) المؤرخ ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠ القاضي بإنشاء الهيئة الاستشارية، ألا تكون الهيئة جهازا فرعيا من أجهزة المجلس أو جزءا من الهيكل الحكومي الدولي للأونكتاد. وسيقوم رئيس الهيئة الاستشارية، الذي يتولى أيضا رئاسة المجلس، بإحاطة المجلس علما بأنشطة الهيئة.

الفصل الثالث

المسائل المؤسسية والتنظيمية والإدارية وما يتصل بها من مسائل

(البند ٤ من جدول الأعمال)

افتتاح الدورة

٤٣ - افتتح الدورة التنفيذية الثامنة والعشرين لمجلس التجارة والتنمية في ١٢ آذار/مارس ٢٠٠٢ السيد علي سعيد امتشومو (جمهورية تنزانيا المتحدة)، رئيس المجلس.

مكتب الدورة التنفيذية الثامنة والعشرين

٤٤ - كان أعضاء مكتب المجلس في دورته التنفيذية الثامنة والعشرين هم ذاقهم أعضاء المكتب المنتخبين في الدورة الثامنة والأربعين للمجلس، وهم على النحو التالي:

الرئيس: السيد علي سعيد امتشومو (جمهورية تنزانيا المتحدة)

نواب الرئيس: السيد يوري أفاناسييف (الاتحاد الروسي)

السيد توفيق علي (بنغلاديش)

السيد فديريكو ألبرتو كويو كاميلو (الجمهورية الدومينيكية)

السيدة إلنر م. فلر (المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية)

السيد فيراساكدي فوترا كول (تايلند)

السيد دُغلس م. غريفتس (الولايات المتحدة الأمريكية)

السيد نيتن إيرومبا (أوغندا)

السيد توشيوكي إيودو (اليابان)

السيد كالمان بيتوش (سلوفاكيا)

السيد جاك سكافي (بلجيكا)

المقرر: السيد فديريكو براتسا اسكاينو (أوروغواي)

إقرار جدول الأعمال

٤٥ - أقر المجلس جدول الأعمال المؤقت لدورته التنفيذية الثامنة والعشرين، (TD/B/EX(28)/1). وكان جدول الأعمال على النحو التالي:

- ١ - إقرار جدول الأعمال
- ٢ - المسائل التي تتطلب إجراء من المجلس والناشئة عن تقارير وأنشطة هيئاته الفرعية أو المتصلة بهذه التقارير والأنشطة:
 - (أ) تقرير لجنة التجارة في السلع والخدمات والسلع الأساسية عن أعمال دورتها السادسة (٤-٨ شباط/فبراير ٢٠٠٢)
 - (ب) تقرير لجنة الاستثمار والتكنولوجيا والقضايا المالية المتصلة بذلك عن أعمال دورتها السادسة (٢١-٢٥ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢)
 - (ج) تقرير لجنة المشاريع وتيسير الأعمال التجارية والتنمية عن أعمال دورتها السادسة (١٨-٢١ شباط/فبراير ٢٠٠٢)
 - (د) تقرير الفرقة العاملة المعنية بالخطوة المتوسطة الأجل والميزانية البرنامجية عن أعمال دورتها الثامنة والثلاثين المستأنفة (١٧-١٨ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢)
- ٣ - متابعة ما ورد في الفقرة ١٦٦ من خطة عمل بانكوك
- ٤ - المسائل المؤسسية والتنظيمية والإدارية وما يتصل بها من مسائل:
 - تسمية وتصنيف المنظمات غير الحكومية لأغراض المادة ٧٧ من النظام الداخلي للمجلس
- ٥ - مسائل أخرى
- ٦ - تقرير المجلس عن أعمال دورته التنفيذية الثامنة والعشرين

تسمية وتصنيف المنظمات غير الحكومية لأغراض المادة ٧٧ من النظام الداخلي للمجلس

٤٦ - كان معروضا على المجلس لدى نظره في هذا البند الفرعي الوثيقتان التاليتان:

(أ) الاتحاد الدولي لحركات الزراعة العضوية: مذكرة أعدها أمانة الأونكتاد

؛(TD/B/EX(28)/R.1)

(ب) طلب مقدم من المركز الدولي لبحوث القانون البيئي: مذكرة أعدتها أمانة الأونكتاد (TD/B/EX(28)/R.2).

الإجراء الذي اتخذته المجلس

٤٧ - وافق المجلس، بناء على توصية صادرة عن الأمين العام للأونكتاد ومكتب المجلس، على تسمية الاتحاد الدولي لحركات الزراعة العضوية والمركز الدولي لبحوث القانون البيئي لأغراض المادة ٧٧ من نظامه الداخلي وعلى تصنيفهما في الفئة الخاصة وفقا لأحكام الفقرة ١٢ (ب) من مقرر المجلس ٤٣ (د-٧) بحيث يمكنهما المشاركة في أنشطة لجنة التجارة في السلع والخدمات والسلع الأساسية، ولجنة المشاريع وتيسير الأعمال التجارية والتنمية.

إدراج المنظمات الوطنية غير الحكومية في السجل وفقا لمقرر المجلس ٤٣ (د-٧)

٤٨ - كان معروضا على المجلس لدى نظره في هذا البند الفرعي الوثائق التالية:

(أ) البرنامج الوطني لاتقاء الكوارث الطبيعية والتصدي لها وتوفير المساعدة الإنسانية لضحاياها: مذكرة أعدتها أمانة الأونكتاد (TD/B/EX(28)/L.1)؛

(ب) مؤسسة المحفل البيئي: مذكرة أعدتها أمانة الأونكتاد (TD/B/EX(28)/L.2)؛

(ج) نظام البحوث والمعلومات لبلدان عدم الانحياز وغيرها من البلدان النامية (TD/B/EX(28)/L.3).

٤٩ - وأحاط المجلس علما بأنه، وفقا لأحكام الفرعين الثالث والرابع من مقرر المجلس ٤٣ (د-٧)، وإثر إجراء مشاورات مع حكومات إسبانيا وجمهورية الكونغو الديمقراطية والهند، قرر الأمين العام للأونكتاد أن يدرج في سجل المنظمات الوطنية غير الحكومية المنصوص عليها بموجب مقرر المجلس ٤٣ (د-٧) البرنامج الوطني لاتقاء الكوارث الطبيعية والتصدي لها وتوفير المساعدة الإنسانية لضحاياها، ومؤسسة المحفل البيئي، ونظام البحوث والمعلومات لبلدان عدم الانحياز وغيرها من البلدان النامية.

تقرير المجلس عن دورته التنفيذية الثامنة والعشرين

٥٠ - أذن المجلس للمقرر بإعداد التقرير عن دورته الحالية تحت سلطة الرئيس.

المرفق

الحضور*

١- كانت الدول الأعضاء في الأونكتاد التالي ذكرها ممثلة في الدورة:

الاتحاد الروسي	بيلاروس	كوبا
إثيوبيا	تايلند	كولومبيا
أذربيجان	تونس	الكونغو
الأرجنتين	الجمهورية العربية الليبية	كينيا
أرمينيا	الجمهورية الدومينيكية	لاتفيا
إسبانيا	الجمهورية العربية السورية	لكسمبرغ
إسرائيل	جمهورية الكونغو الديمقراطية	مالطة
إكوادور	جنوب أفريقيا	ماليزيا
ألمانيا	زامبيا	مدغشقر
إندونيسيا	زمبابوي	مصر
أوغندا	سري لانكا	المغرب
أوكرانيا	سلوفاكيا	المكسيك
إيران (جمهورية - الإسلامية)	سنغافورة	منغوليا
أيرلندا	السنغال	النرويج
إيطاليا	سويسرا	نيبال
باراغواي	سيراليون	نيجيريا
البرازيل	الصين	نيكاراغوا
البرتغال	عمان	الهند
بلغاريا	غواتيمالا	هندوراس
بنغلاديش	غينيا	هولندا
بنما	فرنسا	الولايات المتحدة الأمريكية
بنن	الفلين	اليابان
بولندا	فنلندا	اليمن
بوليفيا	كرواتيا	اليونان

* للاطلاع على قائمة المشاركين، انظر الوثيقة TD/B/EX(28)/INF.1.

- ٢ - وكانت الدول الأعضاء في الأونكتاد التالي ذكرها ممثلة بصفة مراقب في الدورة:
إستونيا
بروني دار السلام
الكرسي الرسولي
- ٣ - وكانت المنظمات الحكومية الدولية التالية ممثلة في الدورة:
البنك الإسلامي للتنمية
جامعة الدول العربية
الجماعة الأوروبية
الصندوق المشترك للسلع الأساسية
مجموعة دول أفريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادئ
- ٤ - وكانت الوكالات المتخصصة التالية والمنظمات ذات الصلة ممثلة في الدورة:
الاتحاد الدولي للاتصالات السلكية واللاسلكية
منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية
منظمة التجارة العالمية
- ٥ - وكانت منظمة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى،
ومفوضية حقوق الإنسان، ومركز التجارة الدولية للأونكتاد ومنظمة التجارة العالمية ممثلة في
الدورة.
- ٦ - وكانت المنظمات غير الحكومية التالية ممثلة في الدورة:
الفئة العامة
الاتحاد الدولي لنقابات العمال الحرة
مركز أوروبا - والعالم الثالث
مركز التبادل والتعاون لأمريكا اللاتينية